علي المرهج
٤ ساعات · Facebook for Android ·

الحكومة والقضاء
قد لا تتردد الفئة الحاكمة في ايجاد مؤسسات قضائية هدفها تشريع الفساد من جهة وايجاد مخارج قانونية لكثير من التصرفت غي المعقولة من جهة أخرى.
وعلى هذا الأساس يُمكننا القول أن الحكومة الفاسدة هي التي يسير فيها الفساد ضمن تشريعات وقوانين. ويصبح العدل الاجتماعي ضرب من ضروب الشذوذ.
هناك ظاهرة أخرى...تتلخص في أن الأفراد المحظوظين الذين تُصاغ لهم القوانين والأنظمة إذا ما عبثوا بمُقدرات الأمة (وكثراً منهم يفعلون ذلك) يصبحون في العادة في منجى من العقاب. وإذا كثيرهم عبث ولم يعدّ من السهل التغاضي عنهم فإنهم يُنقلون إلى وظائف أخرى قد لا يكون مجال عبثهم فيها قليلاً. يُقابل ذلك أن الموظفين غير المحظوظين كثيراً ما يُؤاخذهم الاتهام. وكثيراً ما تُحاك المؤمرات ضدهم أو يُصطنع اتهامهم فيتعرضون إلى شتى أنواع العقاب. يُرافق ذلك وينتج عنه أن الأعمال الاضافية الحكومية ذات الأجور كثيراً ما توزع على الأتباع والأنصار..

مُستل من كتاب د.نوري جعفر: الثورة- مُقدماتها ونتائجها، مطبعة الزهراء، بغداد - العراق، شارع المتنبي، ط١، ١٩٥٨، ص٢٠- ٢١.
مع ملاحظة أن المؤلف يكتب رؤيته هذه في عام ١٩٥٨، والحال كما أعتقد هو ذات الحال!!.